

# بارومتر الأعمال

يوليو - سبتمبر 2024

العدد 72



تقييم الأداء للفترة يوليو - سبتمبر 2024  
والتوقعات للفترة أكتوبر - ديسمبر 2024  
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

# بارومتر الأعمال

العدد 72 يوليو - سبتمبر 2024

## المحتويات

2	ملخص تنفيذي
5	التقرير التفصيلي
5	المنهجية
10	مؤشر بارومتر الأعمال
10	أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي
14	ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة
21	ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية
25	ملحق الجداول



# ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يوليو-سبتمبر 2024) وتوقعاته للربع (أكتوبر-ديسمبر 2024) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أبريل-يونيو 2024) والربع المناظر (يوليو-سبتمبر 2023). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يوليو-سبتمبر 2024) وذلك بالتركيز على نتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي<sup>1</sup> وعرض مختصر لأهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي.



## تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

### ارتفاع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة مع تباين الأداء على مستوى القطاعات وبين الأحجام المختلفة للشركات

- ارتفاع مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة واستمرار انخفاضه للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإن كان أفضل من مثيله في الربع السابق
- ارتفاع مؤشر الأداء لمعظم القطاعات الخدمية مع استمرار انخفاض المؤشر لقطاعي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء
- تراجع تحديات سعر الصرف والمنظومة الضريبية، واستمرار التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة والمياه يمثلان أبرز التحديات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

### توقع الشركات ثبات أداء معظم المؤشرات خلال الربع القادم

ارتفع مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (يوليو-سبتمبر 2024) بمقدار نقطة واحدة عن المستوى المحايد محققا قيمة أعلى من الربعين السابق والمناظر، مما يعكس ارتفاع أغلب المؤشرات الفرعية لكافة الشركات، وتحديدًا، الإنتاج، المبيعات، الصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية.

تجاوز مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة المستوى المحايد بـ 4 نقاط خلال الربع محل الدراسة مسجلا قima أفضل من الربعين السابق والمناظر، وجاء هذا التحسن مدفوعا بزيادة الصادرات في الأساس. بينما استمر انخفاض المؤشر للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة؛ مسجلا قima أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وإن كان أفضل من الربع السابق بأربع نقاط وأعلى بنقطة واحدة من الربع المناظر.

ارتفع مؤشر الأداء لمعظم القطاعات الخدمية، وتحديدًا، السياحة، النقل، الاتصالات، والخدمات المالية؛ والتي سجلت جميعها قima أعلى من المستوى المحايد. وحقق قطاع الخدمات المالية أعلى قيم للمؤشر على مستوى كافة القطاعات؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بـ 17 نقطة مما يشير إلى ارتفاع معدلات التداول وتدفق الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية في مصر. واستمر تراجع قطاعي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء؛ حيث سجل مؤشر الأعمال لكليهما قima أقل من المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة. ويعكس هذا الأداء استمرار معاناة قطاع الصناعات التحويلية من العديد من التحديات وعلى رأسها ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة بعد الزيادات المتكررة في أسعار الطاقة والمياه، واضطراب الشحن العالمي بسبب اضطراب حركة الملاحة في البحر الأحمر، وارتفاع تكلفة التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى ركود الطلب نتيجة انخفاض القوة الشرائية. سجل قطاع التشييد والبناء أقل قيم للمؤشر مقارنة بباقي القطاعات؛

<sup>1</sup> تم جمع البيانات خلال الفترة من أول أكتوبر وحتى منتصف نوفمبر 2024.

حيث جاء دون المستوى المحايد بـ 9 نقاط وأقل من الربعين السابق والمناظر. وأرجعت شركات العينة هذا الأداء إلى ركود السوق وارتفاع التكاليف والمغالاة في رسوم الخدمات الحكومية خاصة التراخيص.

**تراجع تحديات سعر الصرف والمنظومة الضريبية.** مع استمرار التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم في تصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي؛ نظرا لما يسببه من معاناة لمجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب، بالإضافة إلى مطالبات العمال المستمرة برفع الأجور، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه في المرتبة الثانية؛ حيث يتسبب الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة للأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة والأنشطة الإنتاجية بوجه عام، مما يمثل عبئا إضافيا على الشركات. ويأتي غموض توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل في المرتبة الثالثة؛ حيث لا يستطيع مجتمع الأعمال بناء خطط مستقبلية في ظل غياب الرؤية الاقتصادية طويلة الأجل، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والديون. ويعد هذا الغموض أكبر معوق يواجه قطاع الخدمات المالية، بينما تشكل صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية إحدى أكبر المعوقات التي تواجه قطاع الاتصالات.

ولذلك أجمعت شركات العينة على أن معالجة ارتفاع معدلات التضخم تأتي على رأس الأولويات التي ينبغي العمل عليها، تليها ضرورة مراجعة أسعار الطاقة والمياه؛ لأنها أصبحت ترتفع على فترات متقاربة مما يتسبب في ارتفاع التكاليف بشكل متكرر، ثم استمرار جهود تحسين المنظومة الضريبية خاصة منع الازدواج الضريبي وإيقاف الفحص بأثر رجعي لسنوات سابقة وتيسير الاسترداد الضريبي.

وتتوقع الشركات ثبات أداء معظم المؤشرات (الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية) وعدم وجود تحسن ملحوظ في توقعات الأداء للربع القادم؛ حيث سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (أكتوبر-ديسمبر 2024) قيمة عند المستوى المحايد، وأقل من الربع السابق بنقطتين ولكن أفضل من الربع المناظر بـ 3 نقاط.

### أهم التطورات الاقتصادية الكلية :

**عالميا:** استقرار النمو العالمي عند معدلات أقل من مستوياته التاريخية وانخفاض متوسط معدل التضخم نتيجة لتراجع حدة الصدمات وتشديد السياسة النقدية، ومع ذلك تزايد المخاطر والتحديات المتوقع أن تواجه الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة.

**محليا:** انخفاض النمو الاقتصادي لعام 2023 / 2024 مدفوعا بانكماش نشاط قناة السويس نتيجة تداعيات التوترات الجيوسياسية وكذلك تراجع الصادرات البترولية، و توقعات حذرة حيال استمرار المسار الهبوطي للتضخم.

أدى كل من استثمارات رأس الحكمة، وقرض صندوق النقد الدولي، وعودة تدفقات الاستثمار في الأوراق المالية بشكل مؤقت إلى تحسين صافي الاحتياطيات من النقد الأجنبي والأداء الإجمالي لميزان المدفوعات، إلا أن استدامة وصلابة الاحتياطيات رهن بتعافي القطاعات الاقتصادية، خاصة الصناعة التحويلية، وهو ما يتطلب ضرورة استكمال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة.



## نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

### أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

**رئيس مجلس الإدارة:** عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: تشب للتأمين - مصر، مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرللي)، وكوكا كولا اتش بي سي - مصر، المصرف المتحد

**نائب رئيس مجلس الإدارة:** طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن  
**الأمين العام:** محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة  
**أمين الصندوق:** علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية  
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا  
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار  
شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس  
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE  
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو  
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

### الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

### فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات	يوسف نصر - باحث اقتصادي	د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
محمد لهيطة - المدير المالي والإداري	عبد الرحمن النحاس - باحث اقتصادي	د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي	محمود محمد - باحث اقتصادي	راما سعيد - اقتصادي أول
أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي	أحمد حبشي - باحث اقتصادي	رشا سيف - اقتصادي أول
محمد عاطف - مساعد إداري	أحمد فتحي - باحث ميداني	أحمد داوود - اقتصادي
حسين محمد - مساعد	حسام خاطر - باحث ميداني	محمد حسني - اقتصادي
عمر موافى - مساعد	محمد خاطر - باحث ميداني	مهند مهدي - اقتصادي
طارق عطيه - مساعد	ياسر سليم - مدير التحرير	ماريان عادل - اقتصادي
محمد جمال - مساعد	فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى	سندس سمير - باحث اقتصادي
وليد إبراهيم - مساعد	إبراهيم الإيماني - مسؤول تكنولوجيا المعلومات	آية صالح - باحث اقتصادي
عمرو محمد - مساعد	وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية	إسراء عادل - باحث اقتصادي

# التقرير التفصيلي

## المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

### 1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



### 3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



### 2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

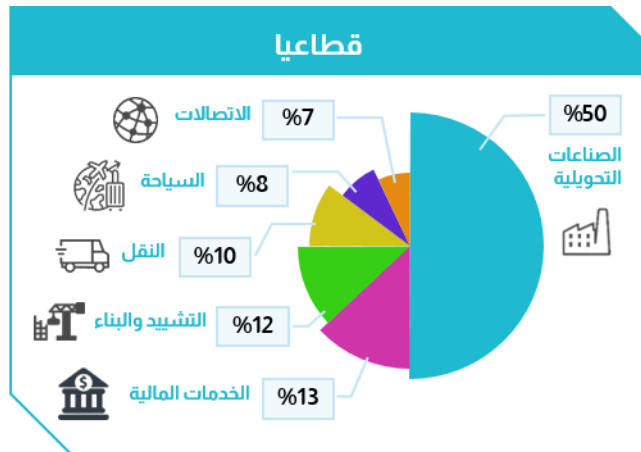
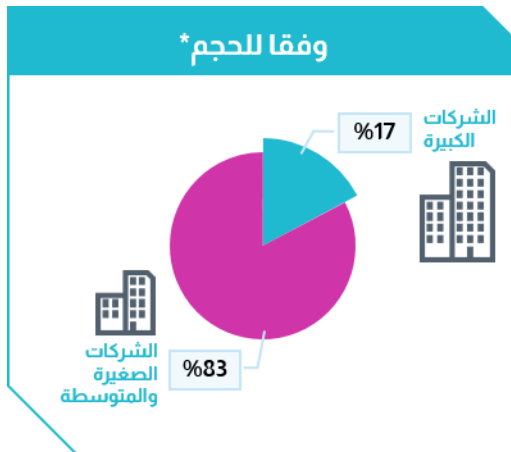


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر منذ أكتوبر 2023، مما فاقم من هذه التحديات؛ لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

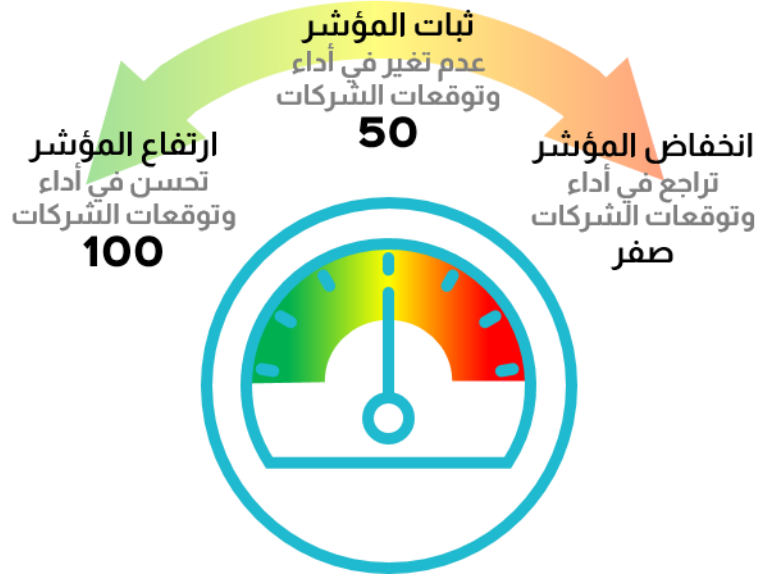
ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (يوليو-سبتمبر 2024) وتوقعاتها للربع (أكتوبر-ديسمبر 2024).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة أشهر لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و  $S$  هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

#### فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

## نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



**عالمياً:** يتوقع صندوق النقد الدولي استقرار معدل النمو العالمي عند 3.1% سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة بما يمثل تحسناً عن المستويات التي سجلها منذ الجائحة، وإن كان لا يزال أقل من معدلات النمو قبلها. واتسمت توقعات النمو للاقتصادات المختلفة بالتفاوت؛ فبينما من المتوقع استقرار النمو في الولايات المتحدة عند 1.8% لعام 2025 مدفوعاً بتحسين الاستهلاك، ارتفعت توقعات النمو للهند والصين مدفوعاً بزيادة الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات والاستثمارات الحكومية الضخمة في الذكاء الاصطناعي. وتتنخفض توقعات النمو للدول الأوروبية والاقتصادات النامية خاصة مع استمرار الحرب والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فضلاً عن الاضطرابات الداخلية والظواهر المناخية المتطرفة في بعض الدول الأفريقية (IMF 2024)².

كما يتوقع انخفاض التضخم الإجمالي العالمي من متوسط سنوي قدره 6.8% في 2023 إلى 5.9% في 2024 ثم إلى 3.5% بنهاية عام 2025 في ظل تراجع حدة الصدمات التي دفعت التضخم لمستويات غير مسبوقة، وتشديد السياسات النقدية، مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم في بعض الاقتصادات المتقدمة إلى مستهدفاتها ومن ثم تخفيض أسعار الفائدة. وبالرغم من توقعات التراجع، هناك مخاطر عالمية متزايدة قد تحول دون قيام البنوك المركزية باليسير النقدي نتيجة تزايد عدم اليقين لأسباب متعددة من أبرزها استمرار التوترات الجيوسياسية، وتباطؤ النمو في الصين نتيجة انكماش قطاع العقارات، وتفاقم حدة مديونية العديد من الاقتصادات النامية والتي قد تدفع لخروج رؤوس الأموال الأجنبية بشكل كبير، علاوة على استمرار ارتفاع الخدمات لضعف مستوياتها قبل الجائحة. ورغم أن تخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية سيخفف قليلاً من الضغوط التي تتعرض لها الاقتصادات النامية، إلا أنه يُتوقع استمرار أسعار الفائدة العالمية عند 4% في المتوسط خلال الفترة 2025-2026 أي ضعف متوسط الفترة 2000-2019 (IMF 2024).

سجل المؤشر المركب لمديري المشتريات العالمي (52.3 نقطة) في الربع الثالث من عام 2024 بتراجع طفيف بنحو (0.7 نقطة) عن الربع السابق وإن كان أعلى من الربع المناظر بنحو (1.4 نقطة). ولا يزال التحسن في المؤشر المركب مدفوعاً بتحسين المؤشر لقطاع الخدمات والذي سجل نحو 53.3 نقطة بنمو قدره (2.5 نقطة) عن الربع السابق، و(1.9 نقطة) عن الربع المناظر، بينما سجل المؤشر لقطاع الصناعة التحويلية 49.4 نقطة خلال الربع محل الدراسة بتحسن بلغ نحو (0.6 نقطة) عن الربعين السابق والمناظر³.

ويتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري حتى تاريخ نشر هذا التقرير. وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.4% خلال العام المالي 2024/2023 بتراجع بلغ نحو 37% عن العام المالي السابق، مما يعكس بالأساس انكماش نشاط قناة السويس بنحو 30% وتداعيات الحرب والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، بالإضافة إلى تراجع ناتج قطاع الاستخراجات والتكرير بنحو 4.75% مما يعكس تراجع إنتاج وصادرات المواد البترولية وانخفاض الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع خلال العام.

على الرغم من هذا التراجع في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2024/2023 إلا أن معدل النمو قد بدأ في التعافي ليسجل 2.4% خلال الربع الرابع من ذات العام المالي مرتفعاً بنحو 8% عن الربع السابق وإن كان أقل من الربع المناظر بنحو 17%. كما أن هناك بوادر تعافي في نمو ناتج الصناعات التحويلية غير البترولية والذي سجل معدل نمو موجب لأول مرة منذ الربع الأول من العام المالي السابق بلغ نحو 4.7% خلال الربع الرابع من العام المالي 2024/2023⁴.

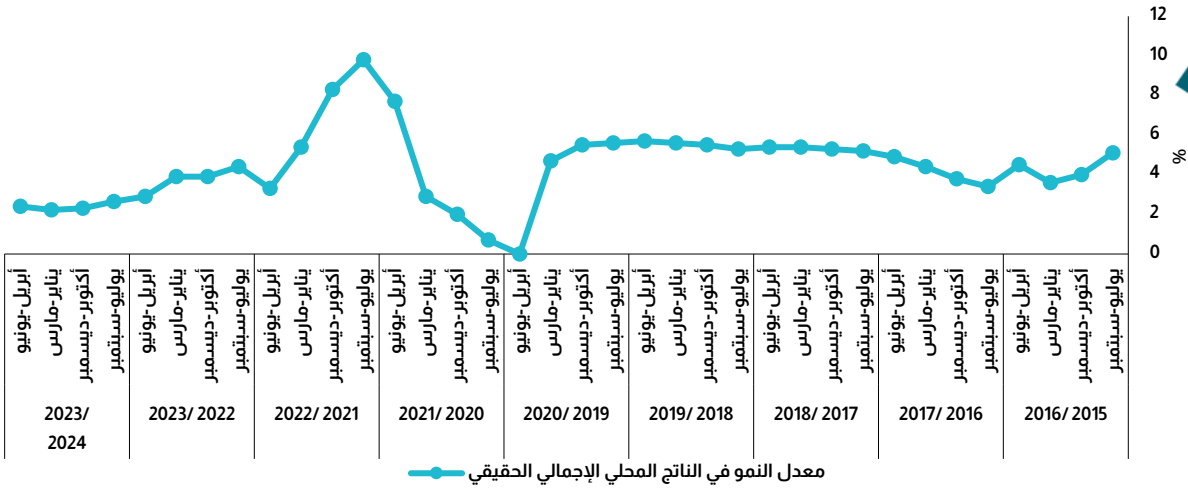
IMF. 2024. World Economic Outlook, October.²

<https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/research-analysis/global-economic-expansion-gains-momentum-in-march-Apr>³

وزارة التخطيط. 2024. تطورات الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية للربع الرابع والعام المالي 2024/2023.⁴



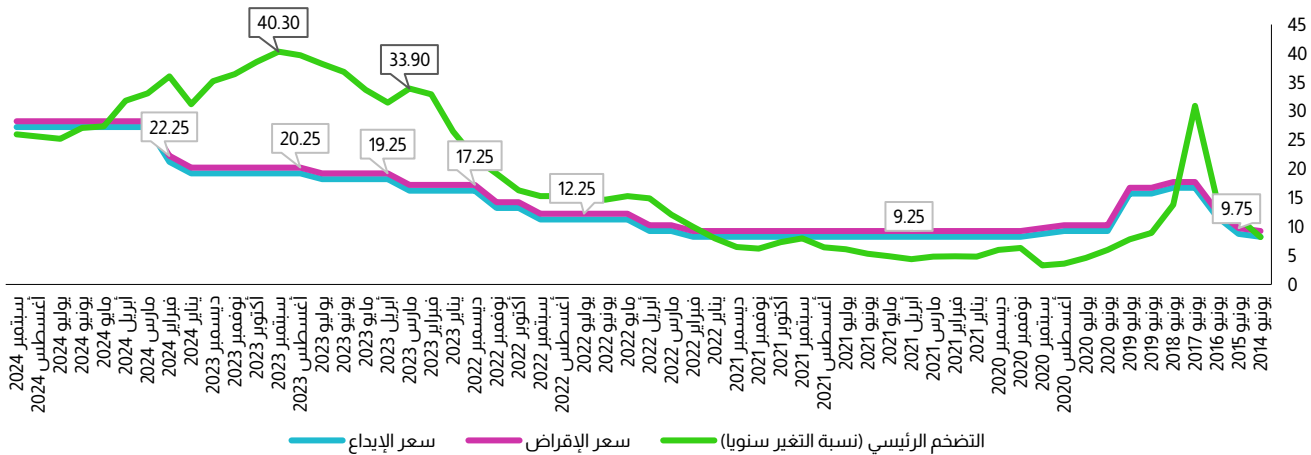
## الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الرابع 2024/2023)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- استمر معدل التضخم السنوي العام في التراجع ليسجل 25.6 خلال الربع محل الدراسة، بتراجع بلغ نحو 24% عن الربعين السابق والمناظر. وجاء هذا التراجع مدفوعا بتراجع الأرقام القياسية لأسعار المنتجات الغذائية وزوال أثر الارتفاع القياسي في الأسعار خلال فترة الأساس بينما لا يزال ارتفاع الأرقام القياسية في أسعار السلع غير الغذائية المحددة إداريا، مثل أسعار الغاز والأدوية هو المحرك وراء استمرار معدل التضخم العام والأساسي عند مستويات مرتفعة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2024).<sup>5</sup>
- في ضوء تحسن توقعات التضخم واستمرار المسار الهبوطي له حتى نهاية 2024 قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها لشهري أكتوبر ونوفمبر الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير؛ حيث استقر سعرا عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 27.25% و28.25% و27.75% على الترتيب. كما قرر الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 27.75% انعكاسا للمستجدات والتوقعات العالمية والمحلية.<sup>6</sup>

## الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي حول اجتماع استثنائي للجنة السياسة النقدية في 6 مارس 2024، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

- على صعيد المعاملات الخارجية: سجل ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2024/2023 فائضا كليا في ميزان المدفوعات بلغ نحو 9.7 مليار دولار تركز في النصف الثاني من السنة المالية، وذلك مقابل عجز بلغ 0.8 مليار دولار في العام المالي السابق . وانعكست استثمارات رأس الحكمة وقرض صندوق النقد الدولي وعودة تدفقات

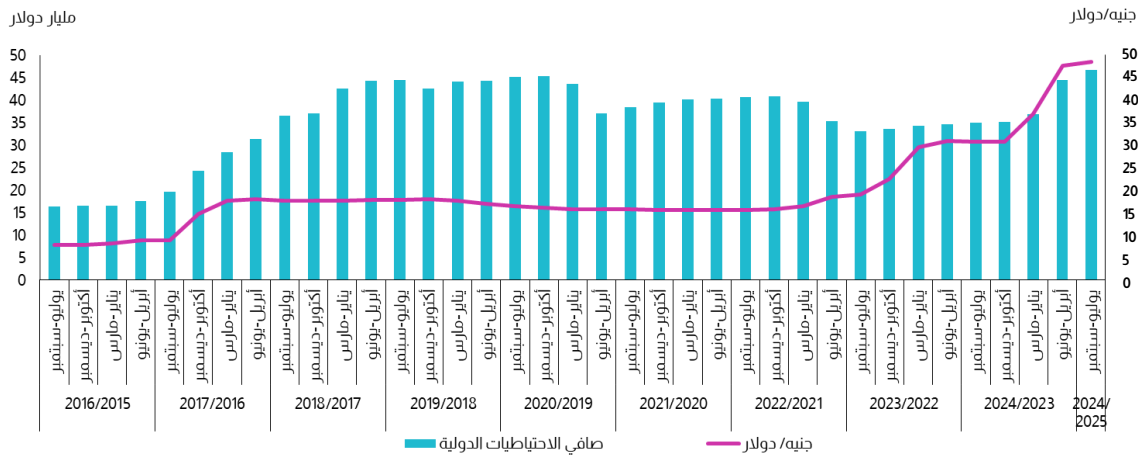
<sup>5</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2024، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.  
<sup>6</sup> البنك المركزي المصري، 2024. بيان صحفي لجنة السياسة النقدية في 17 أكتوبر 2024 ، 21 نوفمبر 2024.



الاستثمار في الأوراق المالية، بعد الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها البنك المركزي من توحيد سعر الصرف وتحريره ورفع أسعار الفائدة في مارس 2024، بصورة إيجابية على حساب المعاملات الرأسمالية والمالية؛ حيث سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 29.9 مليار دولار خلال السنة المالية 2024/2023 مقابل 9 مليار دولار خلال العام المالي السابق مما يعكس زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلا 46.1 مليار دولار، وتحولت استثمارات محفظة الأوراق المالية إلى صافي تدفق للداخل بقيمة 14.5 مليار دولار بعد أن سجلت تراجعاً بنحو 3.7 مليار دولار في العام المالي السابق، في حين ارتفع العجز في حساب المعاملات الجارية مسجلا نحو 20.8 مليار دولار نتيجة تراجع الصادرات البترولية بنحو 8 مليار دولار وانخفاض إيرادات قناة السويس بنحو 2.2 مليار دولار (البنك المركزي المصري 2024).<sup>7</sup>

- تراجع الدين الخارجي لمصر بنحو 7.7 مليار دولار عن الربع السابق ليسجل 152.9 مليار دولار بنهاية يونيو 2024. كما ارتفع صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي للشهر السادس على التوالي ليلعب 10.31 مليار دولار في سبتمبر 2024 مقابل 9.72 مليار دولار في أغسطس 2024 وذلك بعد أن كان سالبا لفترة امتدت من فبراير 2022 وحتى أبريل 2024 (البنك المركزي المصري 2024).<sup>8</sup>
- ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية في مصر إلى 46.94 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2024 مقارنة بنحو 46.74 مليار دولار في سبتمبر 2024. وبذلك يكون متوسط صافي الاحتياطات قد ارتفع خلال الربع يوليو - سبتمبر 2024 بنحو 5% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 34% عن الربع المناظر، بينما فقد الجنيه المصري خلال الربع يوليو - سبتمبر 2024 نحو 2% من قيمته مقارنة بالربع السابق ونحو 57% من قيمته مقارنة بالربع المناظر مما يعكس الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في مارس 2024 (الشكل 3).

### الشكل 3: صافي الاحتياطات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

- **على جانب المالية العامة**، انخفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2025/2024 إلى 2.12% مقابل 3.26% في الفترة المناظرة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى نمو الإيرادات بنحو 45% (سجلت 470 مليار جنيه خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2025/2024 مرتفعة بنحو 135 مليار جنيه مقارنة بالفترة المناظرة من 2024/2023)، بينما ارتفعت المصروفات بنحو 4.7% فقط<sup>9</sup> مع الالتزام بخفض الاستثمارات العامة بحيث لا تتجاوز سقف تريليون جنيه خلال العام المالي 2025/2024.
- تراجعت نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي من 96% في يونيو 2023 لنحو 89.6% في يونيو 2024 وبالرغم من هذا التراجع إلا أنه لا يزال عند مستويات مرتفعة ويمثل أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري حالياً.

<sup>7</sup> البنك المركزي المصري، 2024، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

<sup>8</sup> نفس المرجع.

<sup>9</sup> وزارة المالية، 2024، التقرير المالي الشهري، أكتوبر، 2024.

# مؤشر بارومتر الأعمال

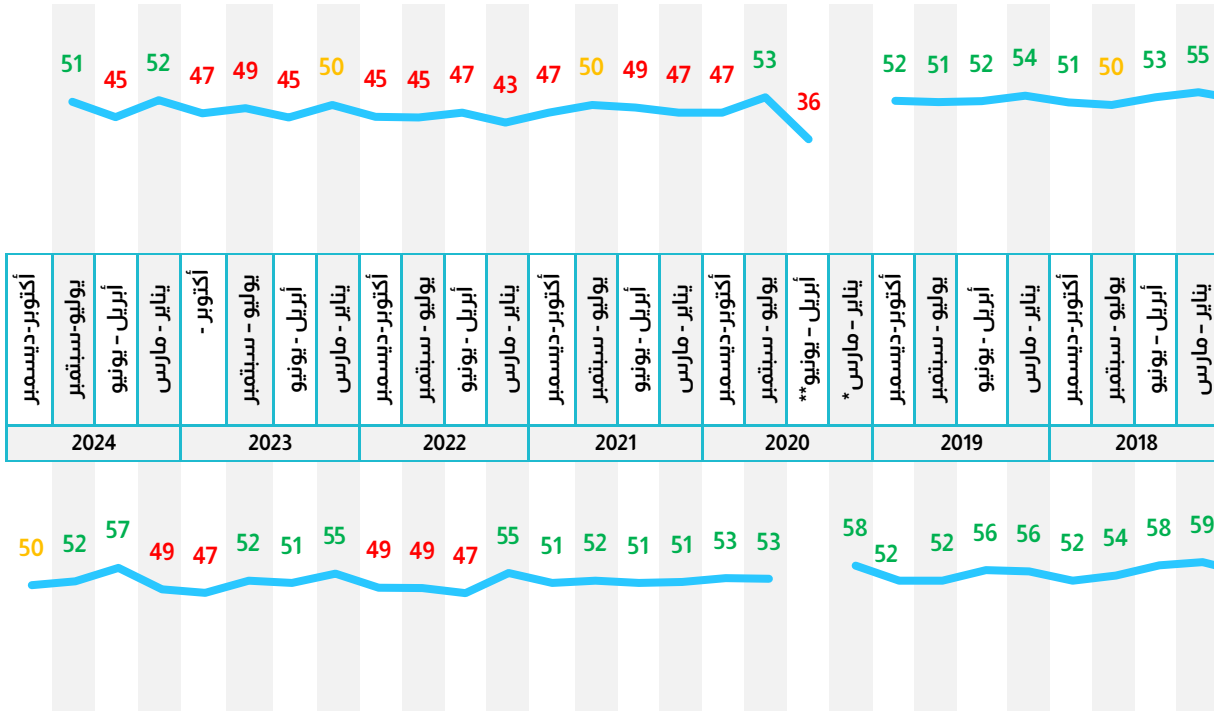
## أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

ارتفع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، مع تباين الأداء على مستوى القطاعات وبين الأحجام المختلفة للشركات

### 1-1 تطور المؤشر الإجمالي

ارتفع مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (يوليو- سبتمبر 2024) بمقدار نقطة واحدة عن المستوى المحايد محققاً قيمة أعلى من الربعين السابق والمناظر، ويعكس هذا الأداء ارتفاع أغلب المؤشرات، وتحديدًا (الإنتاج، المبيعات، الصادرات، استغلال الطاقة الإنتاجية) لكافة الشركات (الشكل 1-1).

كما سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (أكتوبر- ديسمبر 2024) قيمة عند المستوى المحايد، وأقل من الربع السابق بنقطتين ولكنها أفضل من الربع المناظر بـ3 نقاط، مما يعكس توقعات الشركات بثبات أداء معظم المؤشرات (الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية) خلال الربع محل الدراسة وعدم وجود تحسن ملحوظ في توقعات الأداء للربع القادم (الشكل 2-1).



الشكل 1-1: تقييم الأداء

الشكل 2-1: التوقعات

تطور المؤشر الإجمالي



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

\*\* البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

## 2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

هناك تباين واضح في مؤشرات الأداء بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تجاوز مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة المستوى المحايد بـ 4 نقاط خلال الربع محل الدراسة مسجلا قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر، مما يعكس تحسنا كبيرا في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والتصدير بهذه الشركات خلال الربع محل الدراسة. بينما لا يزال مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة دون المستوى المحايد بنقطة واحدة، وإن كان أفضل من الربع السابق بـ 4 نقاط مما يعكس بداية التعافي في مؤشرات الإنتاج والمبيعات، إلا أن مؤشر التصدير لا يزال متراجعا (الشكل 3-1).

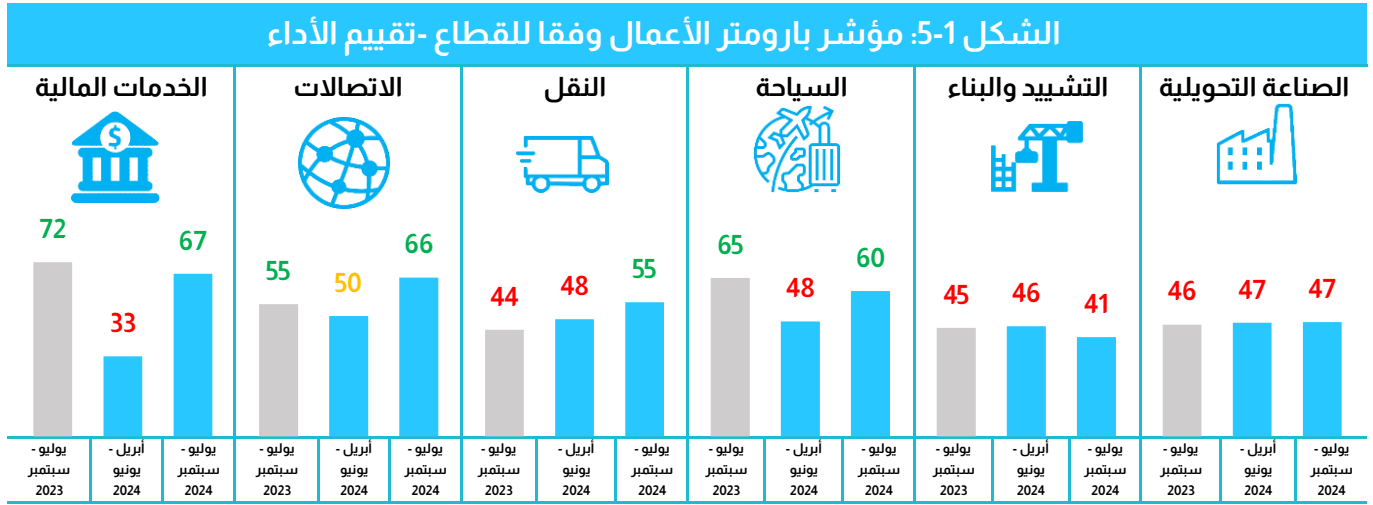
أما بالنسبة لمؤشر التوقعات، فبينما تجاوزت قيم الشركات الكبيرة المستوى المحايد بنقطة واحدة وجاءت أقل من الربع السابق بنقطة، وأفضل من المناظر بخمس نقاط، سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيما دون المستوى المحايد بنقطة واحدة وجاءت أقل من الربع السابق بـ 3 نقاط وإن كانت أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة (الشكل 4-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

### 3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

مقارنة بالربعين السابق والمناظر، ارتفع مؤشر الأداء لمعظم القطاعات الخدمية متجاوزا المستوى المحايد، باستثناء قطاعي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء؛ واللذان استمر تدهورهما حيث سجلا قيما دون المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة (الشكل 5-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

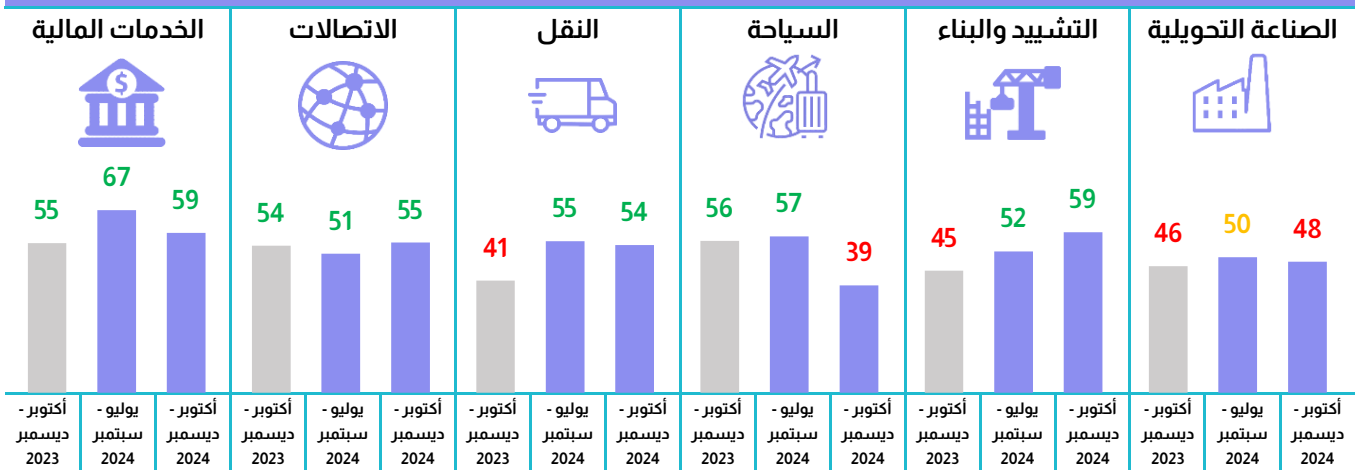
وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل قطاع **الصناعات التحويلية** قيما أقل من المستوى المحايد بـ3 نقاط، وبنفس قيم الربع السابق وإن كان أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة، مما يعكس استمرار معاناة القطاع منذ الجائحة في 2020، واستمرار تدهور مؤشرات الإنتاج، والتصدير، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، كما لا يزال القطاع يعاني من مشكلات على جانبي العرض والطلب؛ فمن ناحية أدى التضخم إلى تراجع كل من القوة الشرائية والطلب، ومن ناحية أخرى استمرت تكاليف الإنتاج في الارتفاع لأسباب متعددة من أبرزها ارتفاع الطاقة والمياه، فضلا عن اضطراب توريد المواد الخام المستوردة بسبب التوترات التي شهدتها حركة الملاحة في البحر الأحمر واضطراب الشحن العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع الفوائد، ونقص التمويل، وعجز رأس المال العامل، خاصة بعد توقف مبادرات البنك المركزي لدعم الصناعة.
- كان أكثر القطاعات تدهورا هو قطاع **التشييد والبناء**، حيث سجل قيما دون المستوى المحايد بـ9 نقاط خلال الربع محل الدراسة وأقل من الربعين السابق والمناظر. ويُعزى ذلك إلى ركود السوق وتراجع كبير في مؤشرات الإنتاج والمبيعات بسبب ارتفاع التكاليف، وضعف السيولة في السوق، كما لا يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات التراخيص، وارتفاع رسوم استخراجها علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد وبطء تنفيذ قانون المصالحات الجديد.
- سجل قطاع **السياحة** قيما أعلى من المستوى المحايد بـ10 نقاط وأفضل من الربع السابق بـ12 نقطة، ولكن أقل من الربع المناظر بـ5 نقاط، وربما يُعزى ذلك إلى زيادة حركة السياحة الداخلية خلال موسم الصيف والإجازات وارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية مع زيادة الإقبال على حجوزات الطيران في هذه الفترة، وارتفاع السياحة الخارجية بسبب موسم العمرة.
- سجل قطاع **النقل** قيما أعلى من المستوى المحايد بـ5 نقاط بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع هذا التحسن بشكل رئيسي إلى ارتفاع مؤشر الأسعار النهائية وزيادة حركة السياحة، والتي يعتمد عليها نشاط القطاع بشكل كبير. كما شهدت تلك الفترة إنفراجة في تدبير العملات واستخراج نموذج 4 والذي أصبح يستغرق فترات زمنية أقل مقارنة بالفترات السابقة ومن ثم زيادة عمليات الاستيراد.
- تجاوز مؤشر أداء قطاع **الاتصالات** المستوى المحايد بـ16 نقطة؛ بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات تكنولوجيا المعلومات والتوسع في البنية التحتية، وزيادة أعداد الوحدات السكنية الجديدة،

وارتفاع الطلب على خدمات الإنترنت والتليفونات الأرضية، مع استمرار مبادرة حياة كريمة وتوافر فرص جديدة سواء من خلال مناقصات حكومية أو فتح أسواق جديدة في عدة دول أفريقية.

- جاءت أفضل التوقعات حيال الربع الحالي **لقطاع الخدمات المالية**، والذي سجل قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 17 نقطة وأفضل من الربع السابق بـ 34 نقطة، وإن كان أقل من الربع المناظر بـ 5 نقاط. ويرجع ذلك إلى زيادة حركة شراء الأسهم المصرية من قبل المستثمرين الأجانب مما يعكس الأثر الإيجابي للسياسات الإصلاحية على مستوى سعر الصرف منذ مارس الماضي وتحسن التصنيف الائتماني لمصر من B سالب إلى B.
- على جانب مؤشر التوقعات، تجاوزت قطاعات **التشييد والبناء، والنقل، والاتصالات، و الخدمات المالية المستوى المحايد**، بينما جاءت توقعات قطاعي **الصناعات التحويلية والسياحة** دون المستوى المحايد، حيث جاءت أدنى قيم للتوقعات على مستوى كافة القطاعات لقطاع السياحة.
- توقعات بعدم تحسن الأوضاع لقطاع **الصناعات التحويلية**؛ حيث سجل مؤشر التوقعات للقطاع قيما أقل من المستوى المحايد والربع السابق بنقطتين وإن تجاوزت الربع المناظر بنقطتين، ويرجع ذلك إلى ثبات توقعات كل المؤشرات باستثناء أسعار المدخلات والذي يشهد ارتفاعا مما يعكس توقعات بعدم تحسن الأوضاع خاصة فيما يتعلق بالمواد الخام المستوردة، لذلك يستمر معظم القطاع على نفس معدلات الإنتاج، بالإضافة إلى ضعف السوق الداخلي مع ارتفاع التضخم، وضعف السوق الخارجي مع انخفاض تنافسية المنتجات المصرية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول المنافسة إقليميا.
- تجاوزت التوقعات حيال الربع القادم **لقطاع التشييد والبناء** المستوى المحايد بـ 9 نقاط بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى البدء الفعلي في تنفيذ قانون التصالح، وتسهيل استخراج التراخيص ومن ثم توقعات بزيادة الإنتاج والمبيعات وتوافر فرص للشركات في المناقصات الحكومية.
- جاءت أقل التوقعات حيال الربع القادم **لقطاع السياحة**؛ حيث سجل مؤشر توقعات القطاع قيما دون المستوى المحايد بـ 11 نقطة، وأقل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع هذا الانخفاض في الأداء إلى توقعات بتراجع السياحة الخارجية نتيجة الأحداث الجيوسياسية الحالية، بالإضافة إلى تراجع السياحة الداخلية مع بداية موسم الدراسة وانتهاء الإجازات.
- جاءت التوقعات حيال أداء **قطاع النقل** خلال الربع القادم متفائلة، حيث سجل قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة، وأعلى من الربع المناظر بـ 13 نقطة، ويرجع ذلك إلى التوقعات بزيادة موسمية في صادرات الموالح واستمرار الإفراج الجمركي عن الواردات مع توافر العملة الأجنبية.
- تجاوزت توقعات **قطاع الاتصالات** المستوى المحايد بـ 5 نقاط وجاءت أعلى من الربع السابق بـ 4 نقاط ومن الربع المناظر بنقطة واحدة؛ وذلك نظرا لتوقع ثبات كافة المؤشرات الفرعية خلال الربع القادم واستمرار الطلب على منتجات القطاع، وتطبيق الفاتورة الإلكترونية، واستمرار مبادرة حياة كريمة.
- وجاءت أفضل التوقعات **لقطاع الخدمات المالية**؛ حيث تجاوزت قيم المؤشر المستوى المحايد بـ 9 نقاط وإن كانت أقل من الربع السابق بـ 8 نقاط وأفضل من الربع المناظر بـ 4 نقاط. ويرجع السبب في ذلك إلى استحواذ مستثمرين أجانب على حصص في شركات محلية خلال الربع السابق، وبالتالي التوقعات بارتفاع معدلات التداول خلال الربع القادم و دخول مستثمرين جدد مع اكتساب السوق المصري مزيد من الثقة خاصة بعد رفع التصنيف الائتماني لمصر (النظرة المستقبلية) (الشكل 6-1).

### الشكل 6-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.



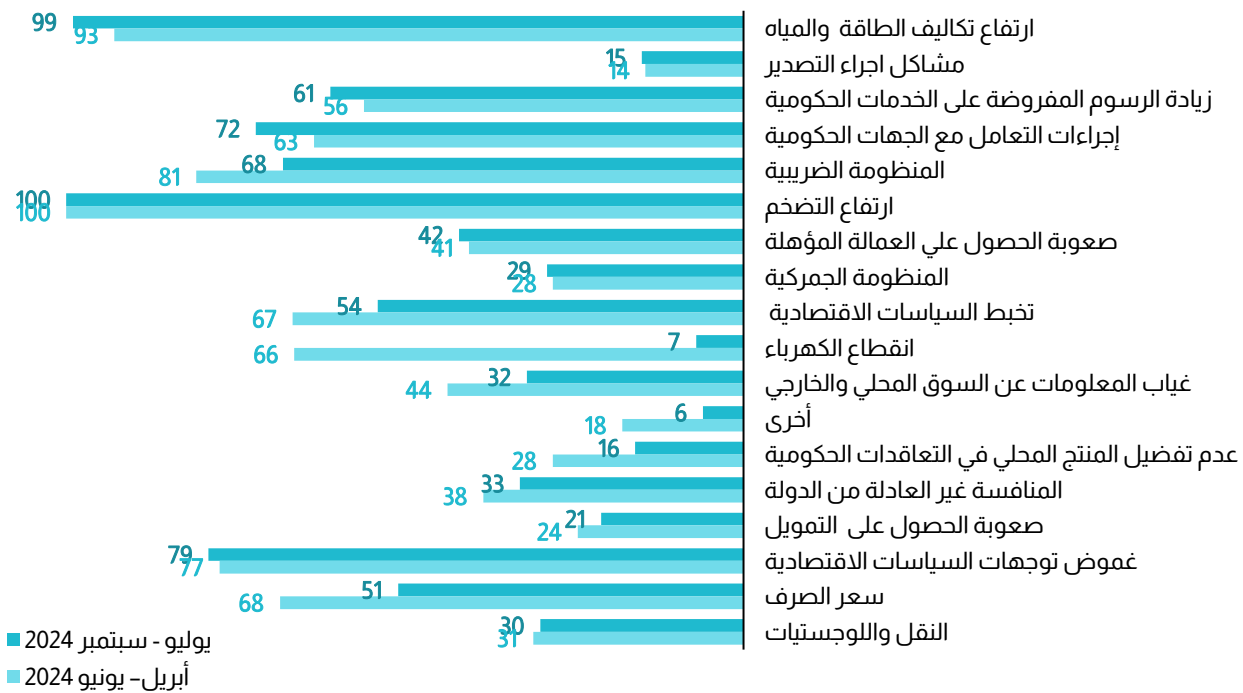
# ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

## 1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

استمرار ارتفاع التضخم، والزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه، يليها مشكلات غموض توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل، كأبرز معوقات واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يوليو -سبتمبر 2024)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمرت **التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم** في تصدرها لقائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظراً لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب والمطالبات المستمرة من العمال برفع الأجور، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي **ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه** في المرتبة الثانية لأن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة للأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة والأنشطة الإنتاجية بوجه عام، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. ويأتي **غموض توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل** في المرتبة الثالثة لأن مجتمع الأعمال لا يستطيع بناء خطط مستقبلية في ظل غياب الرؤية الاقتصادية طويلة الأجل وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والديون. وتأتي **تحديات إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية** في المرتبة الرابعة؛ حيث تسببت في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة بطء الإجراءات والروتين وتعامل الموظفين مع كثرة موظفي الضبطية القضائية في كافة الجهات الحكومية مما نتج عنه دفع مصروفات غير رسمية. وتأتي **المنظومة الضريبية** في المرتبة الخامسة بسبب تعدد الأوعية الضريبية والفحص الضريبي بأثر رجعي لسنوات سابقة مع تطبيق غرامات ضريبية قبل فض المنازعات وصدور أحكام قضائية بسبب تأخر الفحص وطول فترة النزاع. وأجمع مجتمع الأعمال على وجود معاملات غير لائقة من قبل مأموري الضرائب.



الشكل 1-2:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

## 1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

تصدر ارتفاع معدلات التضخم قائمة المعوقات للشركات الكبيرة، يليه ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه. بينما جاء ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه ومعدلات التضخم في مقدمة قائمة المعوقات للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (يوليو-سبتمبر 2024)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.



## 2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث تصدر التضخم أشد المعوقات التي تواجه قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والتشييد والبناء والنقل، كما جاءت زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في مقدمة المعوقات بالنسبة لقطاع التشييد والبناء، بينما جاءت التحديات المرتبطة بغموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل في مقدمة المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات المالية. وجاءت مشكلات المنظومة الضريبية كأشد معوق بالنسبة لقطاع الاتصالات، يليها إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية (الشكل 2-3).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
53	72	87	92	98	99
42	60	30	37	90	57
63	84	13	76	77	69
0	0	0	11	0	26
27	100	35	61	73	70
38	68	4	32	10	48
33	84	100	100	100	100
0	48	9	11	0	43
19	72	0	34	52	66
3	16	0	11	8	6
3	32	0	16	10	48
25	0	0	0	0	4
100	64	70	24	67	71
0	40	0	42	31	19
0	28	7	37	8	40
6	52	4	26	83	59
3	32	0	0	8	22
6	56	0	13	94	28

الشكل 2-3:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

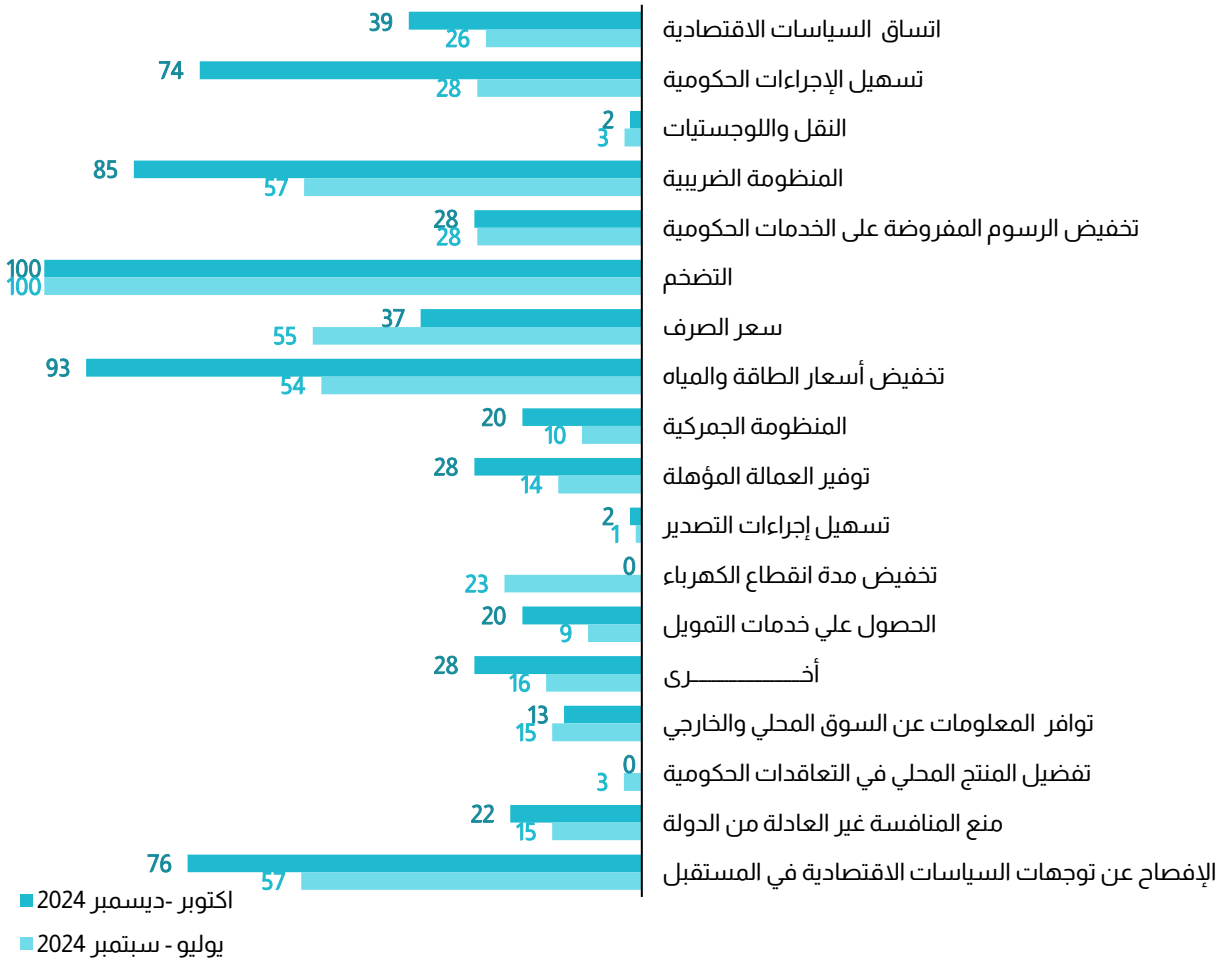


المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات: الحد من زيادة معدلات التضخم، وإعادة النظر في رفع أسعار الطاقة والمياه، واستمرار جهود حل مشكلات المنظومة الضريبية، ومزيد من تسهيل الإجراءات الحكومية

لا تزال معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما له من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها ضرورة مراجعة أسعار الطاقة والمياه لأنها ترتفع على فترات متقاربة تصل إلى مرتين على الأقل في كل عام، مما يتسبب في ارتفاع التكاليف وتراجع حجم الأعمال، يليها ضرورة استمرار العمل على حل مشكلات المنظومة الضريبية ومنع الازدواج الضريبي وإيقاف الفحص بأثر رجعي لسنوات سابقة (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:  
أولويات  
تحسين مناخ  
الأعمال  
في مصر  
(مؤشر  
مطبع وفقا  
لأهمية  
الأولويات)

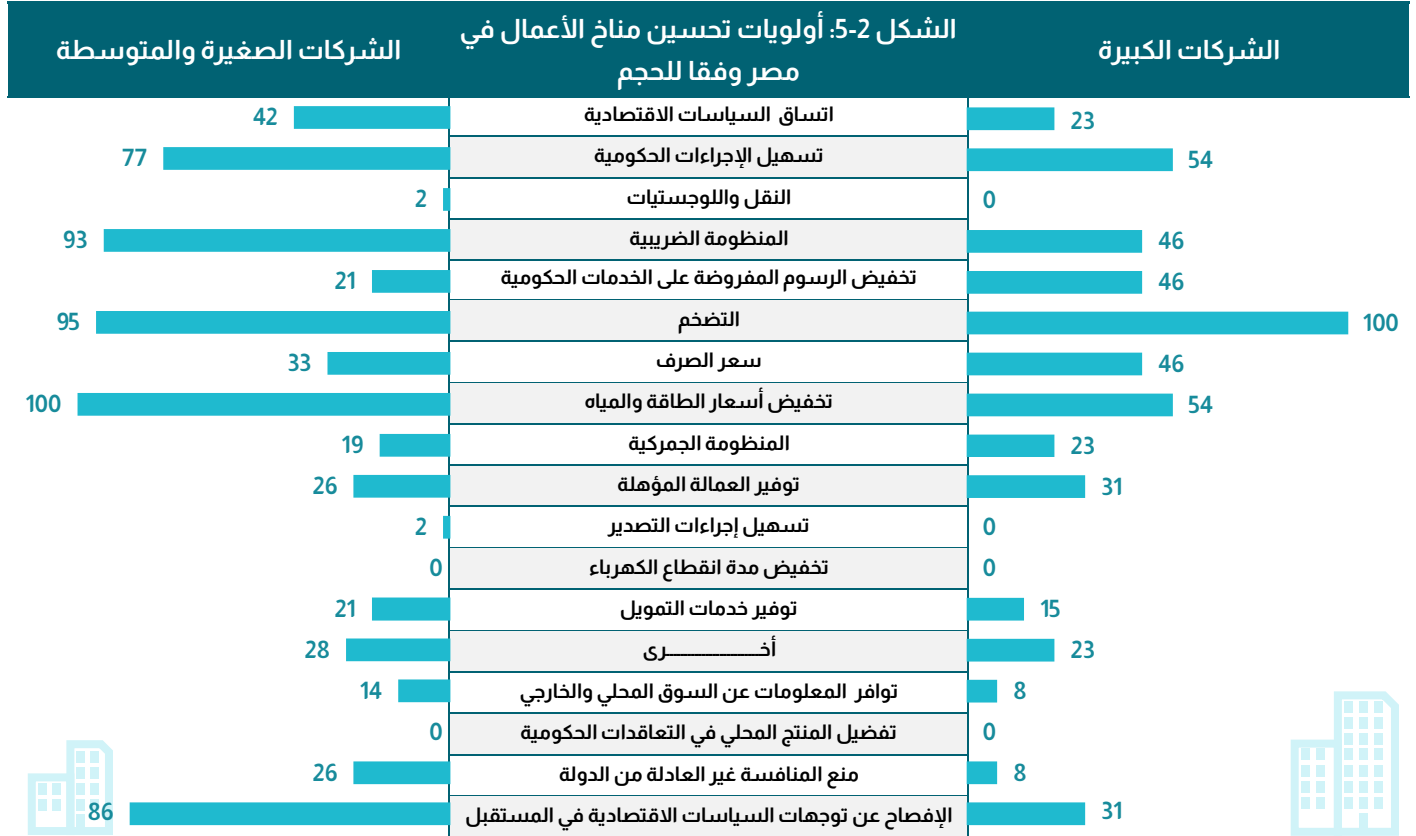


المصدر: نتائج الاستبيان.

## 1-2-2 الأولويات وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

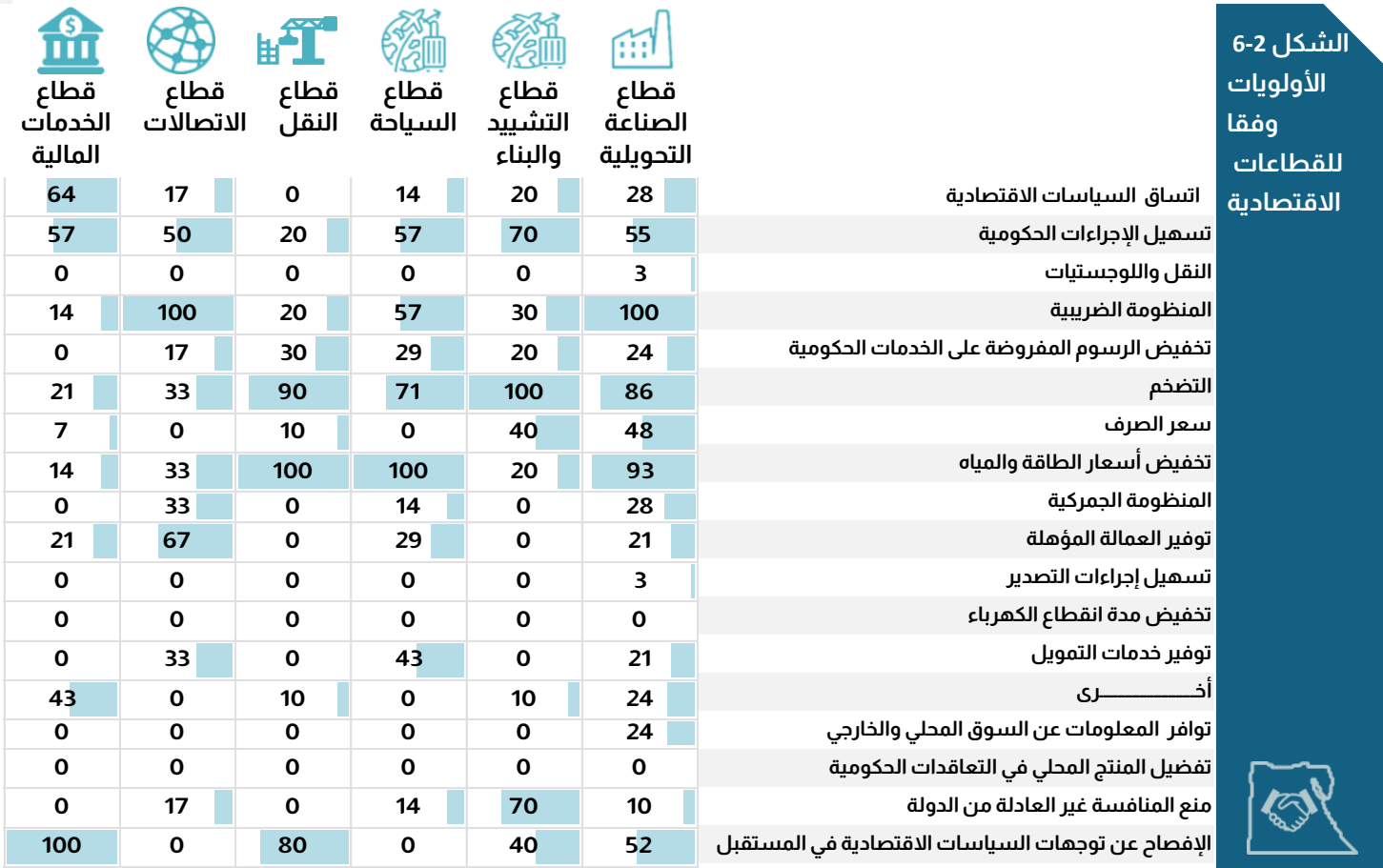
تصدر إيجاد طول لمعالجة ارتفاع التضخم الأولويات بالنسبة للشركات الكبيرة، يليه تسهيل الإجراءات الحكومية وتخفيض أسعار الطاقة والمياه، بينما جاء تخفيض أسعار الطاقة والمياه في مقدمة الأولويات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة يليه إيجاد طول لمعالجة ارتفاع التضخم ثم تحسين أداء المنظومة الضريبية. يليه ضرورة الإفصاح عن السياسات الاقتصادية في المستقبل (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

إجماع قطاعي الصناعات التحويلية والاتصالات على ضرورة تحسين أداء المنظومة الضريبية. وجاء تخفيض أسعار الطاقة والمياه على رأس الأولويات لقطاعي النقل والسياحة، بينما تصدر إيجاد حلول لمعالجة التضخم أهم أولويات قطاع التشييد والبناء، وجاء الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل كأولوية لقطاع الخدمات المالية (الشكل 6-2).



الشكل 6-2  
الأولويات  
وفقا  
للقطاعات  
الاقتصادية

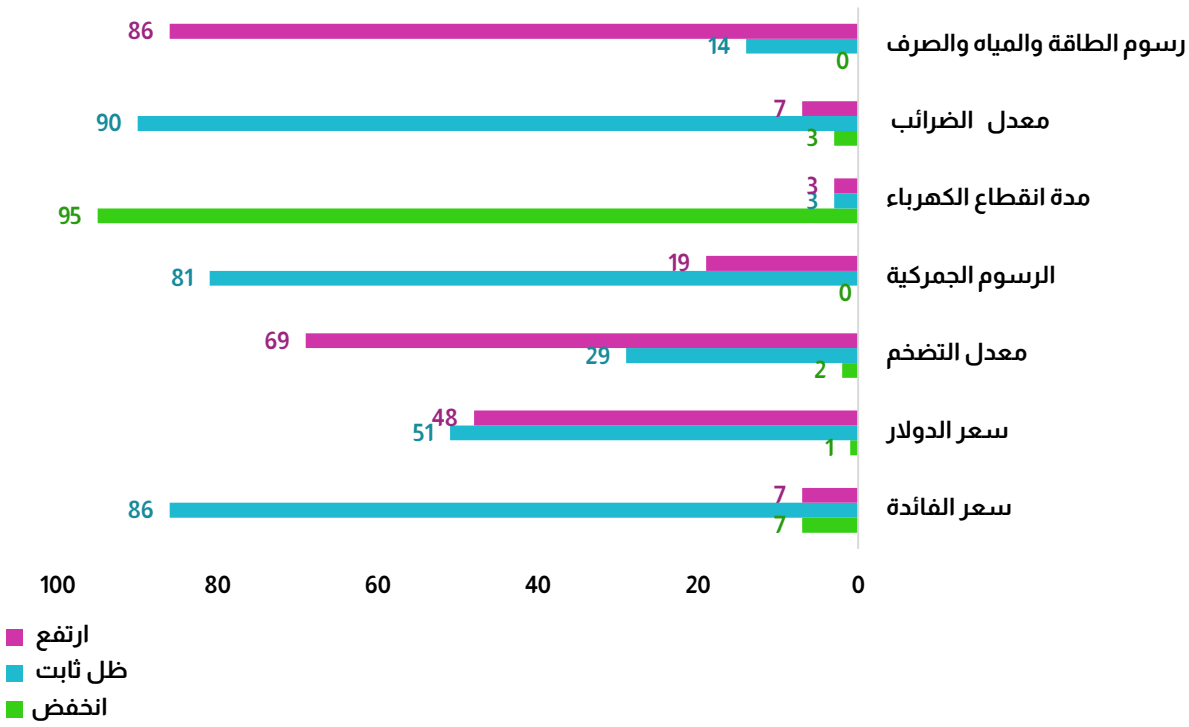


المصدر: نتائج الاستبيان.

# توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعات بارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة أسعار الطاقة والمياه، وانخفاض مدة انقطاع الكهرباء

توقع 86% من شركات العينة ارتفاع أسعار الطاقة والمياه والصرف، بينما توقع 95% منها انخفاض مدة انقطاع الكهرباء، وتوقع 69% ارتفاع معدل التضخم، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فقد غلب عليها الثبات (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:  
توقعات مجتمع الأعمال لأوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً (وفقاً للتوزيع التكراري لشركات العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.



## ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

### 1-3 تقييم الأداء

ارتفاع غالبية مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد

ارتفعت بشكل كبير كافة مؤشرات الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجلت جميعها قيماً أعلى من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر، بينما سجل مؤشر المخزون السلعي قيماً أقل من المستوى المحايد والربع المناظر بـ4 نقاط وأعلى من الربع السابق بنقطتين.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد شهدت تحسناً في مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجل كلاهما قيماً أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وأفضل من الربع السابق بـ9 نقاط وبنفس قيم الربع المناظر. بينما سجل مؤشر المبيعات المحلية نفس قيم الربع المناظر والمستوى المحايد، وإن كان أعلى من الربع السابق بـ10 نقاط، وذلك خلافاً لمؤشر الصادرات والذي سجل قيماً دون المستوى المحايد بـ3 نقاط وبنفس قيم الربع السابق وأقل من الربع المناظر بـ7 نقاط. أما مؤشر المخزون السلعي فقد تراجع عن المستوى المحايد بـ7 نقاط وإن جاء أعلى من الربعين السابق والمناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
52 43 52	يوليو - سبتمبر 2024	الإنتاج	يوليو - سبتمبر 2024	63	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	40	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	52	
50 40 50	يوليو - سبتمبر 2024	المبيعات المحلية	يوليو - سبتمبر 2024	65	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	36	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50	
47 47 54	يوليو - سبتمبر 2024	الصادرات	يوليو - سبتمبر 2024	57	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	45	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	47	
52 43 52	يوليو - سبتمبر 2024	استغلال الطاقة الإنتاجية	يوليو - سبتمبر 2024	63	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	40	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	52	
43 39 42	يوليو - سبتمبر 2024	المخزون السلعي*	يوليو - سبتمبر 2024	46	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	44	
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	50	




المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع مؤشري أسعار المنتجات النهائية والأجور لكافة الشركات عن المستوى المحايد

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية المستوى المحايد بـ10 نقاط أعلى من الربع السابق مدفوعاً بارتفاع أسعار المدخلات وزيادة أسعار الطاقة والمياه فضلاً عن ارتفاع مؤشر الأجور.

ومقارنة بالربع المناظر، انخفض مؤشر أسعار المنتجات النهائية، مما يعكس تراجع معدل الارتفاع في مؤشر أسعار المدخلات، بينما سجل مؤشر الأجور قيما أعلى من الربع المناظر لكافة الشركات (الشكل 2-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا			الشركات الكبيرة
	للحجم - تقييم الأداء			
63 56 66	يوليو - سبتمبر 2024	أسعار المنتجات النهائية 	يوليو - سبتمبر 2024	59
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	57
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	76
21 34 12	يوليو - سبتمبر 2024	أسعار المدخلات* 	يوليو - سبتمبر 2024	15
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	28
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	5
61 54 57	يوليو - سبتمبر 2024	الأجور 	يوليو - سبتمبر 2024	67
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	54
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	58

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

### ثبات مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وتراجع مؤشر التشغيل لكافة الشركات مقارنة بالربع السابق

- على مستوى الشركات الكبيرة، سجل مؤشر الاستثمار خلال الربع محل الدراسة قيما أعلى من المستوى المحايد والربع المناظر ويرجع ذلك لثبات الأداء وليس لتحسنه. في حين جاء مؤشر التشغيل عند المستوى المحايد وبقيم أقل من الربع السابق بنقطتين، وإن كان أعلى من الربع المناظر بنقطة واحدة.
- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، سجل مؤشر الاستثمار قيما أقل من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة، كما انخفض مؤشر التشغيل عن المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا			الشركات الكبيرة
	للحجم - تقييم الأداء			
49 50 50	يوليو - سبتمبر 2024	الاستثمار 	يوليو - سبتمبر 2024	54
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	54
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	53
47 48 49	يوليو - سبتمبر 2024	التشغيل 	يوليو - سبتمبر 2024	50
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	52
	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2023	49

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بثبات الأداء خلال الربع القادم لكافة الشركات

جاءت توقعات كافة الشركات حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (أكتوبر - ديسمبر 2024)، أعلى من المستوى المحايد، بينما جاءت التوقعات لمؤشر المخزون السلعي أقل من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر.

وسجل مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة حيال الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية قيما أعلى من الربعين السابق والمناظر. بينما جاء مؤشر المبيعات المحلية أقل بنقطة واحدة من الربع السابق، وإن كان أعلى من الربع المناظر بـ10 نقاط.

وجاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة حيال الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية أقل من الربع السابق وأعلى من الربع المناظر، في حين جاءت التوقعات حيال الصادرات أقل من الربعين السابق والمناظر على السواء (الشكل 4-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات		الشركات الكبيرة	
53	أكتوبر - ديسمبر 2024	الإنتاج 	أكتوبر - ديسمبر 2024	57	
56	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	56	
44	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	41	
53	أكتوبر - ديسمبر 2024	المبيعات المحلية 	أكتوبر - ديسمبر 2024	57	
55	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	58	
45	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	47	
51	أكتوبر - ديسمبر 2024	الصادرات 	أكتوبر - ديسمبر 2024	56	
55	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	53	
53	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	40	
53	أكتوبر - ديسمبر 2024	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أكتوبر - ديسمبر 2024	57	
56	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	56	
44	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	41	
46	أكتوبر - ديسمبر 2024	المخزون السلعي* 	أكتوبر - ديسمبر 2024	43	
48	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	47	
52	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	54	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بارتفاع أسعار المنتجات النهائية عن المستوى المحايد ولكن بقيم أقل من الربعين السابق والمناظر

تتوقع الشركات الكبيرة ارتفاع أسعار المدخلات؛ حيث سجل مؤشر التوقعات قيما أقل من المستوى المحايد والربع السابق وإن كانت أعلى من الربع المناظر بـ7 نقاط، وجاءت التوقعات لمؤشر الأجور عند المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر.

وتوقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة تراجع مؤشر أسعار المدخلات دون المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر في ظل التوقعات بارتفاع أسعار المدخلات، وارتفاع مؤشر الأجور عن المستوى المحايد والربع المناظر ولكن بقيم أقل من الربع السابق بنقطة واحدة (الشكل 5-3).



الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - التوقعات			الشركات الكبيرة
	التوقعات	الفترة	القيمة	
61	أسعار المنتجات النهائية	أكتوبر - ديسمبر 2024	59	
		يوليو - سبتمبر 2024	61	
		أكتوبر - ديسمبر 2023	71	
64	أسعار المدخلات*	أكتوبر - ديسمبر 2024	29	
		يوليو - سبتمبر 2024	30	
		أكتوبر - ديسمبر 2023	22	
63	الأجور	أكتوبر - ديسمبر 2024	50	
		يوليو - سبتمبر 2024	54	
		أكتوبر - ديسمبر 2023	51	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

### توقعات بثبات مؤشر التشغيل لكافة الشركات عند قيم الربع السابق

توقعت الشركات الكبيرة ارتفاع مؤشر الاستثمار عن المستوى المحايد والربعين السابق و المناظر بنقطة واحدة؛ وثبات مؤشر التشغيل بقيم مماثلة للربع السابق متجاوزا المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأعلى من الربع المناظر بـ 3 نقاط. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فتتوقع ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد وبنفس قيم الربعين السابق والمناظر. كما تتوقع ارتفاعا طفيفا في مؤشر التشغيل بنقطة واحدة عن المستوى المحايد والربع المناظر (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات			الشركات الكبيرة
	التوقعات	الفترة	القيمة	
50	الاستثمار	أكتوبر - ديسمبر 2024	51	
		يوليو - سبتمبر 2024	50	
		أكتوبر - ديسمبر 2023	50	
51	التشغيل	أكتوبر - ديسمبر 2024	51	
		يوليو - سبتمبر 2024	51	
		أكتوبر - ديسمبر 2023	48	

المصدر: نتائج الاستبيان.

## جدول 1م : نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2024)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية
النمو الاقتصادي	67	أقل	66	أقل	55	أقل	60	أقل	41	أقل	47	أقل
النشاط الاقتصادي	89	0	78	13	50	0	77	0	57	43	48	32
الإنتاج	89	0	88	78	13	13	77	0	30	70	30	43
المبيعات المحلية	89	0	13	88	78	13	75	50	50	0	30	70
الصادرات	-	-	-	75	0	33	67	-	-	-	-	-
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة	89	0	13	88	78	13	75	50	50	0	30	70
الأسعار	50	0	100	0	46	25	63	13	86	0	100	0
أسعار المنتجات النهائية	-	-	-	30	0	43	57	-	22	0	29	71
أسعار المدخلات الوسيط	53	0	88	13	89	0	13	88	52	0	40	60
مستوى الأجور	50	0	100	0	67	0	50	50	0	100	0	50
المدخلات الأساسية	50	0	100	0	50	0	100	0	80	20	42	29
الاستثمار	50	0	100	0	50	0	100	0	56	0	80	20
التشغيل	50	0	100	0	50	0	100	0	56	0	80	20

## جدول 2م : نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2024)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية
النمو الاقتصادي	59	أقل	55	أقل	54	أقل	39	أقل	59	أقل	48	أقل
النشاط الاقتصادي	70	13	63	63	38	57	33	17	50	25	74	0
الإنتاج	70	13	25	63	62	0	63	38	57	33	17	50
المبيعات المحلية	70	13	25	63	62	0	63	38	57	33	17	50
الصادرات	-	-	-	75	0	33	67	-	-	-	-	-
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة	70	13	25	63	62	0	63	38	57	33	17	50
الأسعار	50	0	100	0	53	0	88	13	57	0	75	25
أسعار المنتجات النهائية	-	-	-	22	0	29	71	-	13	0	14	86
أسعار المدخلات الوسيط	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	80	20
مستوى الأجور	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	80	20
المدخلات الأساسية	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	80	20
الاستثمار	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	80	20
التشغيل	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	80	20

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود مجموع الردود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
2 مساهم المتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات، اللطالع على طريقة حساب المؤشر انظر الملاحقة.

## ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2024)<sup>1</sup>

مؤشر <sup>2</sup>	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	أقل	ثابت	
54				49			
<b>النشاط الاقتصادي</b>							
63	14	36	50	52	32	31	38
65	17	28	56	50	39	23	39
57	20	40	40	47	36	36	27
46	22	44	33	43	22	38	41
63	14	36	50	52	32	31	38
<b>الأسعار</b>							
59	0	68	32	63	8	46	46
15	0	18	82	21	4	21	75
67	0	50	50	61	0	63	37
<b>المدخلات الأساسية</b>							
54	0	86	14	49	6	93	1
50	5	91	5	47	13	84	3

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2024)<sup>1</sup>

مؤشر <sup>2</sup>	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	أقل	ثابت	
51				49			
<b>النشاط الاقتصادي</b>							
57	9	59	32	53	27	38	36
57	11	56	33	53	29	34	37
56	0	80	20	51	18	59	23
43	11	56	33	46	19	51	30
57	9	59	32	53	27	38	36
<b>الأسعار</b>							
59	0	68	32	61	2	60	38
29	0	41	59	22	3	24	73
50	0	100	0	52	0	92	8
<b>المدخلات الأساسية</b>							
51	0	95	5	50	1	97	2
51	5	86	9	51	1	96	3

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.